العدساني: سأستجوب الجبري مجدداً.. إذا حوّل الأمر إلى «قبلي و طائفي»

أعلن عضو مجلس الأمة النائب رياض العدساني عزمه تقديم استجواب ثان لوزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري إذا مّا تم تحويل الموضوع الى «قبلي– طائفي» خلال جلسة طرح الثقة بالوزير الأربعاء المقبل.

وقال العدساني في مؤتمر صحافي اليوم: ستكون صحيفة استجواب وزير الإعلام جاهزة إذا حول الموضوع الى قبلي طائفي خلال جلسة طرح الثقة الأربعاء المقبل، مضيفا: «لن نسمح لأي شخص بتحويل المسألة الى فئوية وطائفية وقبلية»، ومبينا أننا «نحاسب الوزير على أدائه، وكنت أحد الموقعين على طرح الثقة بالوزير أنس الصالح لكن الطلب لم يكتمل». ولفت العدساني الى ان الجبري لم يرد على «النقل بين البنود وعدم الالتزام بقواعد الميزانية لجهة سوء الصرف والهدر والمخالفات المالية والأمور المالية والإدارية»، متابعا إن الوزير «لم يرد أيضا على التجاوز الواضح في المصروفات ومخالفات الإعلام والرياضة والزراعة، وحاول التلاعب بالردود والتهرب».

وقال: «ذكر الوزير أن لديه موافقة من وزارة المالية بالنسبة لحساب العهد وهو تكلم عن السنة المالية 2015 بينما نحن نتحدث عن السنة المالية الأخيرة، وهو يحاول الالتفاف».

الغانم يستقبل عدداً من كبار الإعلاميين المصريين والأردنيين

الغانم متوسطاً الوفدين الاعلاميين المصري والأردني

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه امس الوكيل المساعد لقطاع الاعلام الخارجي بوزارة الاعلام فيصل المتلقم يرافقه وفد يضم كبار الإعلاميين والصحفيين من مصر والأردن.

وضم الوفد الاعلامي رئيس تحرير جريدة الأهرام المصرية علاء الدين ثابت، ورئيس تحرير بوابة أخبار اليوم المصرية محمد البهنساوي، ورئيس تحرير جريدة المصري اليوم، جمعة عبدالحكيم، ورئيس تحرير جريدة الوطن ورئيس قناة DMC المصرية محمود مسلم، ورئيس تحرير بوابة الأهرام المصرية محمد دسوقي، ورئيس جريدة الأخبار المصرية عبدالرزاق توفيق، ورئيس تحرير جريدة الأخبار المصرية خالد ميري، ومساعد المدير العام في وكالة الانباء الاردنية فيروز المبيضين، ورئيس تحرير جريدة الانباط الأردنية حسين الجغبير.

وتم خلال اللقاء الذي حضره النائب خلف دميثير العنزي تناول العلاقات الثنائية بين الكويت من جهة ومصر والأردن من جهة أخرى إضافة إلى تناول آخر مستجدات الأوضاع في المنطقة.

«حقوق الإنسان»: «حقوق غير محددي الجنسية» قانون إنساني يرفع من سمعة الكويت

ناقشت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية في اجتماعها امس الاقتراحات بقانون حول الحقوق المدنية لغير محددي الجنسية بحضور وزير الداخلية والفريق المرافق.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الاجتماع ناقش ما ستتناوله الجلسة المقبلة لمجلس الأمة حول الموضوع وتم تبادل الرأي حتى لا يكون هناك خلاف مع الوزارة.

وأضاف الدمخي أن أي تعديل على الاقتراح بقانون يجب أن يتم في الجلسة لأن التقرير سلم للأمانة العامة وهو معروض على الجلسة المقبلة للمجلس.

وأوضح أن الحكومة لم تبد رأيًا خلال النقاش وقالت إن رأيها سيكون في الجلسة.

وشدد الدمخي على أن أي خلاف حول الاقتراح يجب أن يحسم خلال الجلسة وليست عن طريق الإعلام واستغلال بعض الاقتراحات من أجل التشويه.

وأكد أن المقترح يوفر الحد الأدنى للحقوق المدنية الإنسانية في بلد الإنسانية وعن فئة تعيش بيننا ويجب أن تتمتع بهذه الحقوق بعيدًا عن أي حديث عن قضية منح الجنسية».

وأضاف أن هذا القانون منصف إنساني ويرفع من سمعة الكويت ولا يسيء لها، مشددًا على أن التشويه الذي يقوم به الجهاز المركزي لتشويه المقترح والهجوم على اللجنة مرفوض.»

وأشار إلى أن اللجنة تدرس توجيه الدعوة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء لمناقشة أوضاع الجهاز والتداخل والضغوط التي تتعرض لها وزارات الدولة بصورة غير إنسانية.

وأكد أن القانون يوفر ضمانات وسوف يعرض على مجلس الأمة ويتم التصويت عليه، موضحًا أن الاجتماع استعرض بعض الحالات الإنسانية والشكاوى مع وزير الداخلية والذي وعد بحلها.

جانب من اجتماع اللجنة بحضور وزير الداخلية

خاطب مسؤوليها قائلاً: ستكونون تحت الرادار

الطبطبائي: مؤسسة البترول لا تعرف كيف تدير مشروعاً للطاقة تكلفته 520 مليون دينار

رياض عواد

عمر الطبطبائي

استغرب النائب عمر الطبطبائي الطريقة التي يدار بها مشروع انتاج الطاقة من الرياح والطاقة الشمسية بتكلفة 520 مليون دينار.

وقال في تصريحات بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اسلوب مؤسسة البترول استغل الرغبة السامية لسمو الأمير في تنويع مصادر الطاقة لكن ما يقومون به لن يحقق الرغبة السامية.

وأشار إلى انه في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن عشر بالدوحة اهتم صاحب السمو بتنويع مصادر الطاقة بالكويت واعلن عن خطة طموحة لاستغلال الطاقة الشمسية والرياح لتوفير 15 بالمئة من استهلاك الكويت من الطاقة، ومنح سمو الأمير مكرمة أميرية بقيمة مليون دينار لمعهد الابحاث لدراسة أفضل السبل لتنفيذ المشروع.

وقال إن المعهد بادر بانشاء محطة نمطية فيها عدة مصادر للطاقة كمرحلة اولى بالشقايا واعتمدتها أمانة التخطيط وادرجتها في خطة التنمية عام 2012 بميزانية 177 مليون دينار وصرف للمعهد منها 166 مليون دينار

وبين انه قبل أن تشتغل المحطة ويعرفون نوع التقنيات التي تصلح في جون الكويت طلب الرئيس التنفيذي السابق لمؤسسة البترول من مجلس الوزراء ان تاخذ المؤسسة قرض كي تبني محطة اخرى بتكلفة 520 مليون دينار لسد 15% من احتياجات القطاع النفطي من الطاقة عام 2020

واختار نوع الطاقة التي تنتجها المحطة من دون دراسات وقبل أن يعرض الموضوع على المجلس الأعلى للبترول ووافق مجلس الوزراء على المشروع بتاريخ 19/ 6/ 2017

والمهم هنا أن المشروع عندما عرض على مجلس إدارة مؤسسة البترول اعترض عليه لانه لاتوجد كوادر فنية تشرف على بناء المحطة بهذه التقنيات وطلبت المؤسسة اسنادها إلى القطاع الخاص ووافق على ذلك المجلس الأعلى للبترول برئاسة رئيس مجلس الوزراء.

والغريب هنا إن مجلس الوزراء رئيسه هو نفس رئيس المجلس الأعلى للبترول وهو الذي أعطى الموافقة الأولى ورفض في الثانية .

والغريب أيضا إن رئيس مؤسسة البترول ارسل لمجلس الوزراء وعرض تحفظات مجلس إدارة المؤسسة والمجلس الأعلى للبترول واكد مجلس الوزراء على موافقته السابقة وأعطاهم موافقة ثانية في 9/10/ 2017

واضاف أن الموافقة خالفت اختصاصات مؤسسة البترول الواردة في مرسوم إنشائها كما خالفت القانون رقم 39 لسنة 2010 وسحبت إنشاء محطات الكهرباء من وزارة الكهرباء واوجب تأسيس شركات مساهمة تتولى بناء محطات الطاقة يستفيد منها كل الكويتيين

وأوضح انه عقب موافقات مجلس الوزراء قررت مؤسسة البترول استغلال الرغبة السامية وغيرت الهدف من المشروع وقررت عدة قرارات اولها بيع الطاقة التي تنتجها المحطة على وزارة الكهرباء وتحصل على ربح رغم انها تحصل على الكهرباء مدعومة ، والثاني تكليف شركة البترول الوطنية بالمشروع لأنها لديها خبرة بالاقتراض لكن ليس لها خبرة بالمشروع وثالثا زادت تكلفة المشروع بقيمة 41 مليون دينار واخذوا الرض المخصصة لمعهد البحاث ليبنون المحطة عليها .

وأضاف: ثم قامت المؤسسة بطرح المناقصة في 3/6/ 2018 قبل موافقة المعهد على منحهم الأرض وقبل أن توافق الكهرباء على شراء الطاقة المنتجة منهم»

ولفت إلى أن المناقصة المطروحة تم تعديلها 13 مرة وتنص على أن الشركة التي سترسي عليها المناقصة إذا انتهت من المحطة قبل 100 يوم من المدة التعاقدية يمنحونها 5 ملايين دينار مكافاة .

والآن المعهد رفض يمنحهم الأرض ووزارة الكهرباء رفضت شراء الطاقة منهم.

ثم لجأوا إلى مجلس الوزراء يطالبون المعهد بمنحهم الأرض ، والكهرباء بشراء الطاقة.

واكد انها دولة فوق الدولة وحذر من الاستمرار بهذه المناقصة، لأن المشروع سيكلف الدولة 520 مليون دينار لكن تكلفة استقرار الشبكة ستتحملها دول الخليج وبدون دراسة، مشيرا الى إن الاحد المقبل يشهد اجتماعا في مؤسسة البترول لتحديد الموضوع» وتأكدوا انكم ستكونون تحت الرادار»

وأكد أنهم لم يحققوا رغبة صاحب السمو لا في تحقيق الاكتفاء الذاتي ولا في تنويع مصادر الطاقة وتساءل»هل مشروع بهذا الحجم يدار بهذه الطريقة»

الهديه يجدد الثقة في الوزير الجبري

أعلن النائب محمد الهدية عن تجديده الثقة في وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري بعد تفنيده للاستجواب الموجه له.

وقال الهدية في تصريح صحفي ان الوزير الجبري اجاد تفنيد القضايا التي طرحها المستجوبين في محاور الاستجواب مما يجعله جدير بتجديد الثقة فيه ، مطالبا الوزير بالعمل على معالجة بعض الملاحظات في الجهات التابعة له سواء مايتعلق في وزارة الاعلام او هيئتي الرياضة والزراعة .

وتمنى الهدية من الوزير الجبري مزيدا من العمل والجهد و تلافي جميع ما طرح في الاستجواب وفق الاطر الدستورية والقانونية.

كما انتقد النائب محمد الهدية موقف وزارة الكهرباء محملا وزير الكهرباء والماء ووزير النفط المسؤولية جراء الالية العقيمة التي يتم عبرها تغذية المسكن الخاص للمواطنين والتي تتسبب بمعاناتهم وتحميلهم اعباء ماليةً نظير شراء كيبل لتغذية مساكنهم بالكهرباء

وقال الهدية غير مقبول تعطيل ايصال التيار الكهربائي لسكن الخاص بحجة عدم توفر كيبل تغذية لدى الوزارة والطلب من المواطنين شراءه على نفقتهم بالاضافة الى تحصيل رسوم ايصال التيار مقدما دون ايصال خدمة الكهرباء للمسكن .

واضاف على وزير الكهرباء والماء ووزير النفط التحرك الجاد لانصاف المواطنين دون مماطلة او تسويف والا سيكون عرضه للمساءلة السياسية جراء هذا التعطيل الذي يتضرر منه مئات المواطنين ويحملهم اعباء مالية والمفترض الوزارة هي من تتحملها .

ودعا الوزارة الى سرعة معالجة الالية العقيمة بالطرق الفنية والزام المقاولين المتعاقد معها الوزارة بعدم التأخير في تمديد الكيبلات التي تغذي المنازل في السكن الخاص

الهاشم: البدون أخذوا أكثر من حقهم.. وأحذر العقيل فالاستجواب قادم

جددت عضو مجلس الأمة النائب صفاء الهاشم التأكيد على موقفها الداعم لتعديل التركيبة السكانية، متسائلة: لماذا لا نرى استماتة على الكويتيين الذين طالبوا بإسقاط القروض في حين نرى استماتة على إقرار ما يسمى بقانون الحقوق الانسانية للمقيمين بصورة غير قانونية، مشيرة الى أن على الحكومة حل هذه القضية.وقالت الهاشم في تصريح صحفي امس : حضرت اجتماعين للجنة الموارد ولجنة حقوق الإنسان البرلمانيتين وأنا مع تعديل التركيبة السكانية.

وأكدت: لا يهمني السبّ.. سيظل صوتي عاليا مهما قمتم بالسب.وإذ أشارت الى قانون المقيمين بصورة غير قانونية، قالت الهاشم ، هؤلاء منحوا الصحة والتعليم والسكن كما ذكر رئيس الجهاز صالح الفضالة.

وأوضحت الهاشم: في جلسة الاستجواب تكلمت بالحجة ويعز علي ضرب تكوينات المجتمع وتقسيمه الى شيعي– سني وحضري– بدوي.

وسألت الهاشم: أين المشاريع التي قدمت لنا أيام الوزيرة السابقة هند الصبيح؟، مضيفة: في اجتماع لجنة الموارد البرلمانية نفس الديباجة ونفس الوجوه التي شاخت والى الآن تتولى رئاسة ديوان الخدمة.. وهذا تحذير أولي للوزيرة العقيل إذا لم تأت بقانون الأجور.

من جهة ثانية، قالت الهاشم: قابلت الوفد الكوري في مكتب الرئيس الغانم على هامش افتتاح جسر جابر وأثناء اللقاء اكتشفت أن جسر جابر هو نتاج عمل مشترك بين الحكومتين الكويتية والكورية، وستشرف الحكومة الكورية على إنشاء مدينة جنوب سعد العبدالله وإدارة مستشفى جابر.

وتابعت: ذكر الرئيس الغانم إن ما يهمنا هو تدريب كوادر وطنية من قبل الشركة الكورية لإدارة مستشفى جابر أو المشاريع التي يتم الاتفاق عليها

صفاء الهاشم

في لقاء مع وفد صحفي فرنسي

هايف: الحرير وتطوير الجزر يجب ألا يخرجا عن القوانين الكويتية

رياض عواد

محمد هايف

أكد النائب محمد هايف على ضرورة أن يخضع مشروع مدينة الحرير وتطوير الجزر الكويتية للقوانين الكويتية وأنه لايمكن القبول بأن يكون جزء من الكويت خارج نطاق السيطرة.

وقال هايف في تصريح صحفي عقب لقائه وفدا صحفيا فرنسيا من جريدة ليبراسيون إنه أكد للوفد أنه من الناحية الاقتصادية لا توجد مشكلة وهناك تأييد للمشروع لكن المشكلة في القوانين التي يمكن ان تخالف الهوية الإسلامية والعادات والتقاليد الكويتية.

وأضاف أنه اوضح للوفد أن الحكومة سحبت مشروع القانون الخاص بتطوير مدينة الحرير والجزر الكويتية لتعديله أخيرا مشيرا إلى أنها تعلم أنه لو تقدمت بالفكرة التي تقوم على ان تكون للمشروع تشريعات خاصة به بعيدا عن القوانين الكويتية فإنه سيرفض.

وقال إن أعضاء مجلس الأمة يجمعون على ضرورة الحفاظ على الهوية الاسلامية والشعب الكويتي يخاف على ابنائه أن تتغير هويتهم .

وأضاف أن النواب أوضحوا للحكومة ضرورة بحث ودراسة المشروع من جوانبه كافة بما يتمشى ويخضع للقوانين الكويتية ويحافظ على الهوية.

وأشار هايف إلى أنه تطرق لمواضيع تتعلق بحقوق الإنسان لاسيما حقوق مواطني تركستان الشرقية